

3 يوليو/تموز 2006

## الدورة الأولى "مجلس حقوق الإنسان": خطوة إيجابية

ترحب منظمة العفو الدولية بالنتائج الجوهرية العديدة التي أسفرت عنها الدورة الأولى "لمجلس حقوق الإنسان" الجديد، والتي انعقدت في جنيف في الفترة من 19 إلى 30 يونيو/حزيران 2006، إذ وضعت أساساً مهماً لهيئة سياسية معنية بحقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة تتسم بأنها أكثر قوة وفاعلية.

وترحب منظمة العفو الدولية بالإنجازات التالية للدورة الأولى "لمجلس حقوق الإنسان":

- قرار المجلس بالإجماع باعتماد "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري"، وقراره بأغلبية الأصوات باعتماد "إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية". فمن شأن الاتفاقية أن تسد فجوة أساسية في المعايير القائمة لحقوق الإنسان، بينما يجدد الإعلان عدداً من معايير حقوق الإنسان الجوهرية بالنسبة لكرامة ورفاهية الشعوب الأصلية في العالم. وقد أحال المجلس كلاً من الاتفاقية والإعلان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتمادها في وقت لاحق من العام الحالي.
- قرار المجلس بالسماح للمقررين الخاصين التابعين له بمواصلة صلاحياتهم لمدة عام، لحين الانتهاء من مراجعة عمل هؤلاء الخبراء الموضوعيين المستقلين والخبراء القطريين. ويعكس هذا القرار مدى أهمية ومحورية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، باعتبارها "القوات المرابطة على الخطوط الأمامية، والتي نتطلع إليها لحماية حقوق الإنسان، كما توجه إلينا تحذيرات مبكرة لدى وقوع الانتهاكات"، حسبما أشار الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في خطابه أمام المجلس. كما ترحب منظمة العفو الدولية بقرار المجلس بدراسة تقارير المقررين الخاصين في دورته الثانية (سبتمبر/أيلول 2006)، وهيب المنظمة بالمجلس أن يباشر العمل بشأن توصيات هؤلاء المقررين على وجه السرعة وبشكل فعال من أجل حماية حقوق الإنسان في بلدان بعينها.
- قرار المجلس باستحداث فريقين عاملين ممتدين. وسوف يعمل الأول على وضع أساليب وحدود زمنية للآلية الجديدة المسماة "المراجعة العالمية الدورية"، والمعنية برصد أداء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. أما الثاني فسوف يتولى مراجعة عمل المقررين الخاصين، وتتوقع منظمة العفو الدولية أن يؤدي ذلك إلى تعزيز عملهم، بما في ذلك سد أية فجوات في الصلاحيات الحالية. ومن دواعي سرور منظمة العفو الدولية أن تلاحظ أن ثمة حاجة لكلا العاملين، من أجل المزج بين المرونة والشفافية والشمول بمشاركة جميع الأطراف، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وسوف يتعين على الفريقين العاملين إتمام عملهما في غضون عام.
- قرار المجلس بالمضي خطوة أخرى إلى الأمام باتجاه استحداث آلية للشكاوى في صورة بروتوكول اختياري ملحق "بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، وذلك بمد صلاحيات الفريق

العامل الممتد لإعداد مشروع أولي لهذا البروتوكول. وسوف يكون البروتوكول الاختياري بمثابة آلية أساسية لتعزيز أعمال جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو فعال.

- قرار المجلس، في آخر أيام دورته، بعقد دورة خاصة لمناقشة وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويُذكر أن قرار إنشاء "مجلس حقوق الإنسان" يجيز له أن يعقد دورة خاصة لمناقشة الحالات الطارئة في مجال حقوق الإنسان، وذلك بموافقة ثلث أعضائه. وإذ ترحب منظمة العفو الدولية بقرار المجلس بعقد دورة خاصة بشأن وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنها تدعو إلى اتخاذ إجراءات محددة للتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تقع حالياً هناك. وتأمل منظمة العفو الدولية أن يتوصل المجلس إلى أساليب بناءة للتصدي لأوضاع حقوق الإنسان الأخرى التي لا تقل خطورة في مختلف أنحاء العالم، من قبيل الوضع المتدهور في السودان، والذي بدأ ينتقل بالفعل إلى تشاد المجاورة.

هذا، وتحدد منظمة العفو الدولية دعوتها لجميع أعضاء المجلس لبذل كل ما بوسعهم من جهود من أجل الترفع عن الممارسات الانتقائية ذات الصبغة السياسية التي اتسمت بها "لجنة حقوق الإنسان" السابقة. وإذا كان ثمة فحج بناء يتجلى في عملية وضع المعايير وبناء المؤسسات، فمن الواجب اتباع النهج نفسه في أنشطة المجلس بخصوص جميع الأوضاع القطرية الملحة.